



بنك السودان المركزي



النشرة الدورية لبنك السودان المركزي
Central Bank of Sudan
Public Information Note

السنة الاولى العدد (15)

يوليو 2011 July

بسم الله الرحمن الرحيم
النشرة الدورية لبنك السودان المركزي (يوليو 2011)
Central Bank of Sudan
Public Information Note (July 2011)

2	1- الاقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :
4	2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:
4	2- 1 التضخم:
4	2- 2 عرض النقود:
6	2- 3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:
7	1- 4 أداء التمويل المصرفي:
9	2- 5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:
11	2- 6 الذهب:
11	2- 7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

بسم الله الرحمن الرحيم

"تهتم النشرة بتوفير معلومات دقيقة وموثقة علي أساس شهري عن أداء الإقتصاد السوداني وتنفيذ السياسة النقدية والمصرفية وسياسات سعر الصرف ، وتعكس نشاط لجنة السياسات في البنك المركزي وتهدف إلى تمليك الرأي العام معلومات عامة عن مسار الإقتصاد والفرص والتحديات الماثلة والتدابير والإجراءات المطبقة لضمان الاستقرار المالي والنقدي وتحقيق الأهداف التنموية في السودان".

1- الإقتصاد العالمي وشركاء التجارة الخارجية للسودان :

شهد الإقتصاد العالمي ملامح ازمة اقتصادية جديدة بسبب مشكلة سقف الدين العام في الإقتصاد الأمريكي ، حيث ادى النقاش والجدل الحاد بين الجمهوريين والديمقراطيين الى قدر كبير من عدم اليقين ، وترتب على ذلك تخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة بواسطة وكالة Standards and Poors من AAA الى AA+ والتي تعنى انخفاض القدرة على السداد ، ونتج عن ذلك خسائر الاسواق المالية والبورصات العالمية وتقلب اسعار الاسهم والسندات بمعدلات عالية ، ولازالت هذه الازمة مستمرة بالرغم من موافقة الكونجرس الأمريكي علي مشروع قانون خفض الانفاق ورفع سقف الديون ، وذلك لتفادي مشكلة عدم قدرة الولايات المتحدة الأمريكية عن سداد ديونها ، ويمكن ان يؤدي التقشف الشديد في الاجل القصير الي احداث ضعف في الإقتصاد الأمريكي الذي بدأ يتعافى تدريجياً من الآثار السالبة للازمة المالية العالمية ، وكذلك يمكن ان يؤثر في سوق العمل وبالتالي زيادة معدلات البطالة . وحسب تقارير صادرة من صندوق النقد الدولي فان نسبة الدين العام الأمريكي الى الناتج المحلي الاجمالي بلغت في نهاية يونيو 2011م حوالي 93% مما يجعل الولايات المتحدة في المرتبة الثانية عشرة بين دول العالم من حيث نسبة المديونية. يعتبر تعرض الصين واليابان لمخاطر تقلبات سوق الاسهم والسندات من اهم تبعات ازمة الديون الأمريكية ، حيث تقدر ارصدة احتياطي النقد الاجنبي لدى الصين بحوالي 3.2 تريليون دولار ، منها 1.14 تريليون دولار عبارة عن سندات خزانة امريكية ، بينما قلصت اليابان سندات الخزانة الأمريكية الى حوالي 911 بليون دولار ، يؤدي تخفيض الدولار وتدنى اسعار السندات والاسهم الى خسائر كبيرة ، ونتيجة لذلك لجأت كلتا الدولتين الى رفع مساهمة الذهب في مكونات احتياطيتها ، وهذا هو احد مصادر ارتفاع اسعارالذهب مؤخراً. ولذلك يمكن القول بان تشجيع انتاج وتصدير الذهب في السودان يمثل اهم الدروس التي يمكن استقاؤها من ازمة المديونية الأمريكية ، أيضاً لابد من الاهتمام بمعالجة حجم الدين العام في الإقتصاد السوداني عبر خطط وبرامج محددة تاخذ في الاعتبار نتائج السياسات التقشفية التي اتخذتها الولايات المتحدة وبريطانيا وايرلندا وبقية الدول الاوربية .

بالاضافة الى ازمة الدين العام في الإقتصاد الأمريكي فقد برزت مشكلة عجز الموازنة العامة في إيطاليا والتي لربما لحقت بكل من اليونان واسبانيا وايرلندا في تبنى خطط اقتصادية تقشفية ، وهناك تكهنات بتخفيض تصنيف فرنسا الائتماني ، وتشير كل هذه الدلائل الى ضعف الاداء الإقتصادي في منطقتي اليورو وعدم التعافي من اثار الازمة المالية العالمية .ولذلك لابد من اخذ

التحولات اللازمة في متابعة البنوك التجارية السودانية لارصدتها لدى المراسلين الاجانب في منطقة اليورو لتفادي الاصول السامة Toxic Assets تحديداً بعد تكهنات اعادة تصنيف الائتمان في فرنسا.

ألقت أزمة الديون الأمريكية بظلالها على الأسواق المالية العالمية حيث ازدادت المخاوف من احتمال فشل الحكومة الأمريكية في سداد ديونها، حيث انخفض مؤشر داو جونز الصناعي في يوم 3 اغسطس 2011م الى 10000 نقطة وهي من اكثر نقاط التصحيح تكراراً خلال الخمس سنوات الماضية وهي تشير الى تدنى الثقة في البورصة، وتأثر المستثمرين باخبار الدين العام في الاقتصاد. وانتقلت اثار تقلبات السوق الامريكية الى السوق الاوربية والاسيوية، حيث انهى مؤشر داكس الالمانى يوم 3 اغسطس 2011م الى 5549 نقطة وهي من ادنى مستويات المؤشر والتي تخطاها منذ 21 يوليو 2009م. انخفض مؤشر فوتسى الى 4990 نقطة في 5 اغسطس 2011م وهي من اضعف مستويات المؤشر التي تجاوزها منذ 30 يونيو 2010م، أنهت المؤشرات الرئيسية لأسواق المال الآسيوية تعاملات جلسة التداول، في يوم 10/8/2011م بتذبذبات عالية، ظل مؤشر نيكاي اليابانى في مستوى 9950 نقطة وهي نفس النقطة التي تارجح حولها منذ 8 اغسطس 2008م، حيث زادت مخاوف المستثمرين من اثار السوق الامريكية بالاضافة الى مصاعب وتدعيات احداث التسونامى. واختتم مؤشر "هانج سانج" المؤشر الرئيسى لبورصة هونج كونج، جلسة التداول يوم 10 - 8 - 2011م على انخفاض ليصل لمستوى 19672 نقطة، وهو المستوى الذى تخطاه منذ منتصف اكتوبر 2010م.

خضعت الأسواق الأسهم العربية لتأثيرات الأحداث السياسية في المنطقة والأزمات المالية في أوروبا والولايات المتحدة، ما جعلها تتكبد خسائر فادحة، ولربما ادت تقلبات الاسواق المالية الى اعادة النظر في استثمارات كثير من الشركات فى الديون السيادية والاسهم والسندات والتحول نحو الاستثمار المباشر فى افريقيا، ولذلك تعتبر أزمة الاسواق المالية العالمية فرصة لتوظيف الاستثمارات فى افريقيا لما تتميز به من وفرة فى المعادن والطاقة والموارد الزراعية وخلافها، الا ان جذب الاستثمارات الاجنبية يحتاج الى تهيئة البيئة المحلية والاهتمام بمحفزات الاستثمار.

بلغت معدلات التضخم لشركاء التجارة الخارجية للسودان فى شهر يوليو 2011م، مصر الى 12%، كوريا (4.7%)، منطقة اليورو (2.7%)، اما التضخم لبقية الشركاء: الصين (6.5%) الهند (9.44%)، الامارات العربية (1.7%)، اليابان (0.20%)، السعودية (3.2%). حيث يلاحظ ارتفاع معدلات التضخم بشكل ملحوظ فى الصين (اكبر شريك تجارى للسودان) بالرغم من حزمة الاجراءات التى اتخذتها السلطات النقدية وهي من اعلى معدلات التضخم على مدى العقد الماضى، وهذا يشير الى ان تحديات كثيرة تواجه الصين ستؤدى الى انخفاض تنافسية صادراتها، ويتوقع ان ترتفع اسعار الواردات من الصين، ولا يتوقع ارتفاع حصيلة الصادرات الى الصين وذلك بسبب انخفاض الدولار مقابل اليوان الصينى ويشكل ارتفاع التضخم لشركاء التجارة الخارجية للسودان

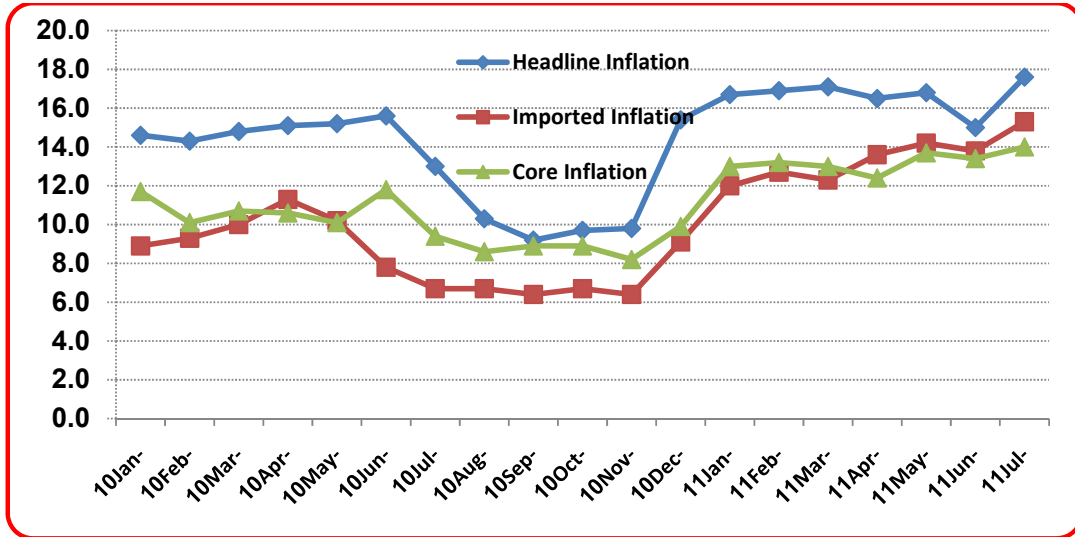
ضغطاً على قطاع الخارجى، ويؤثر على معدل التبادل التجارى مع تلك الدول، حيث تتدهور شروط التجارة، وعليه يضع البنك المركزى التحوطات اللازمة لاحتواء التضخم المستورد.

2- أداء المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد السوداني:

2- 1 التضخم:

حيث إرتفع معدل التضخم الكلى (Headline Inflation) الى 17.6% في يوليو 2011 مقارنة بنسبة 15.0% في يونيو 2011م نتيجة لإرتفاع أسعار الاغذية والمشروبات، و إرتفع التضخم الأساسي (Core Inflation) الي 13.8% في يوليو 2011م مقارنة ب 13.4% في يونيو 2011، بينما سجل التضخم المستورد (Imported Inflation) إرتفاعاً بلغ 15.3% فى يوليو 2011 مقارنة ب 13.8% في مايو 2011م، كما فى الشكل رقم (1) ادناه. ومن خلال هذه الاحصاءات يتضح الارتفاع المستمر لمعدلات التضخم الامر الذي يمثل تحدياً كبيراً لوضعي السياسات مما يلزم اتخاذ الاجراءات المناسبة لكبح جماح التضخم وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي. حيث لا تكفى حزمة الاجراءات النقدية التى يتخذها البنك المركزى حالياً، اذ لابد من سياسات متوسطة المدى فى جانب العرض لزيادة الانتاج المحلى فى اطار استراتيجية احلال الواردات للسلع الاربعة الرئيسية (السكر، الدقيق والقمح، زيوت الطعام، والادوية).

الشكل رقم (1) معدلات التضخم من يناير 2010م حتى يوليو 2011م



المصدر : الجهاز المركزى للإحصاء

2- 2 عرض النقود:

بلغ عرض النقود فى يوليو 2011م، 38474.3 مليون جنيه بمعدل نمو تراكمى بلغ 8.4%، وانخفضت القاعدة النقدية بمقدار - 1161 مليون جنيه لتصل الى 17264 مليون جنيه، وذلك

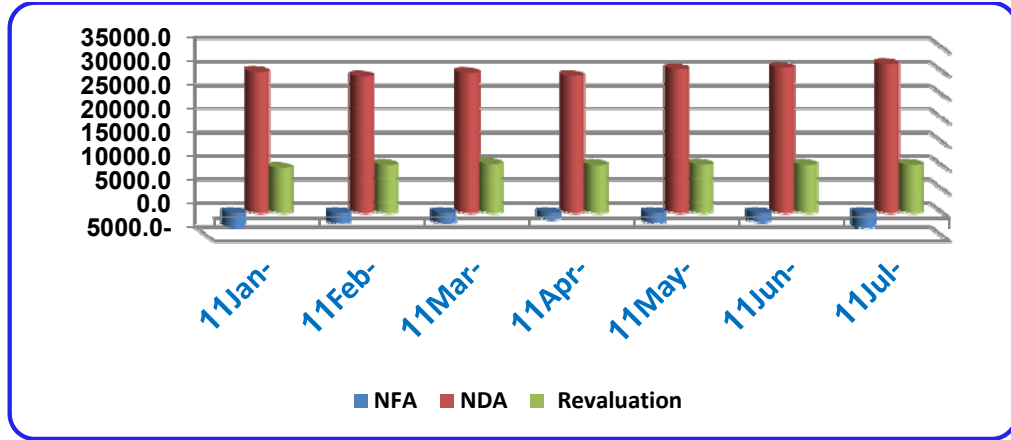
نتيجة انخفاض موقف صافي الاصول الاجنبية. وهذا يعنى بان سياسات الضخ النقدى الاجنبى قد ادت الى امتصاص جزء مقدر من فائض السيولة فى الاقتصاد ، الا ان التحدى الحقيقى يكمن فى كيفية تحييد الجزء المتبقى من الكتلة النقدية فى الجنوب بعد عملية استبدال العملة ، حتى يتناسب حجم النمو النقدى فى الاقتصاد مع النمو فى السلع والخدمات.

الجدول رقم (1) عرض النقود خلال الفترة (يناير 2011م - 30 يوليو 2011م)

Month	NFA	NDA	Revaluation	Money Supply	Cumulative growth
Jan-11	-3001.2	29880.9	9509.0	36388.6	2.5
Feb-11	-2299.3	28943.8	10165.7	36810.1	3.7
Mar-11	-2217.5	29655.0	10361.2	37798.6	6.5
Apr-11	-1435.9	29017.6	10154.0	37735.7	7.0
May-11	-2233.6	30453.1	10207.3	38426.8	8.3
June-11	-1946.3	30784.2	10174.9	39012.8	10.2
July-11*	-3256.2	31558.6	10172.0	38474.3	8.4

*بيانات تقديرية

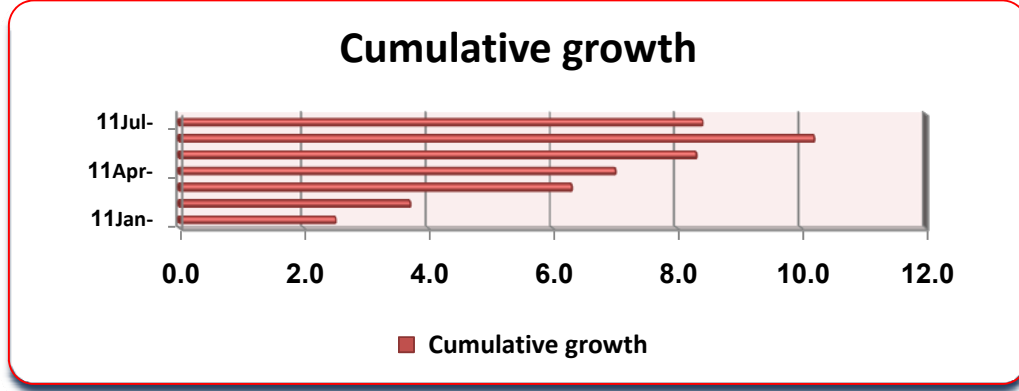
الشكل (2) عرض النقود يناير - 30 يوليو 2011م



حيث اصدر بنك السودان المركزى قرار باصدار الطبعة الثانية من الجنيه واستمرت اجراءات الاستبدال بفروعه والمصارف التجارية العاملة بالبلاد. وسينتهي العمل بنوافذ الاستبدال بالمصارف التجارية وفروعها فى الخامس والعشرين من أغسطس 2011م للفئات (10، 20، 50) جنية. بينما ينتهي العمل بنوافذ الاستبدال ببنك السودان المركزى وفروعه فى الأول من سبتمبر 2011م. ويستمر التداول بالفئات الصغيرة من الطبعة القديمة (5، 2، 1) جنياً الي جنب مع الطبعة الجديدة من نفس الفئات والى حين إشعار آخر .

يأمل بنك السودان المركزي في انعقاد المفاوضات بين دولتي الشمال والجنوب في اقرب موعد ممكن للاتفاق حول القضايا الاقتصادية المعلقة ، وأهمها التعاون في مجال البترول وإجراءات التجارة بين الدولتين بما في ذلك الترتيبات المصرفية ونظم الدفع للصادرات والواردات بين البلدين بما يحقق المنافع المتبادلة للشعبين الشقيقين.

الشكل (3) معدل النمو التراكمي لعرض النقود من يناير 2011 الى 21 يوليو 2011 م



2- 3 سعر الصرف وسوق النقد الاجنبي:

سجل متوسط سعر صرف الدولار مقابل الجنيه السوداني لدى بنك السودان المركزي 2.7976 جنيه في يوليو 2011، وارتفع متوسط سعر صرف الدولار في السوق الموازي من 3.3444 جنيه في يونيو الى 3.5350 جنيه في يوليو 2011م، بينما ظل حافز الصادر ثابتاً في 4.77٪ ، بلغ متوسط سعر صرف اليورو لدى البنك المركزي 4.052 جنيه في يوليو 2011م. ويراقب البنك المركزي حالياً حركة النقد الاجنبي بالبلاد، وهناك حزمة من التدابير التي من شأنها ان تساعد في ادارة موارد النقد الاجنبي بكفاءة ، وتشمل هذه التدابير جانبى العرض والطلب .

وفي إطار المراجعة المستمرة للضوابط والإجراءات المتعلقة بعمليات النقد الأجنبي، فقد سمح للمصارف بفتح إتمادات آجلة لاستيراد أسطوانات الغاز ضمن السلع الرأسمالية. كذلك في إطار الترتيبات الخاصة بانفصال جنوب السودان وتنظيماً للمعاملات المصرفية بين الدولتين قرر بنك السودان المركزي أن يكون التعامل مع المصارف العاملة بجنوب السودان عبر ترتيبات مراسلة (كمراسلين أجنب)، وتكون التحويلات بعد يوم 9 يوليو 2011م مع مصارف جنوب السودان بعد توفير الغطاء اللازم بواسطة البنك المراسل بالعملات الأجنبية القابلة للتحويل، كما يجب أن يتم إتباع كافة الضوابط والإجراءات في عمليات الصادر والوارد والتعاملات بالنقد الأجنبي كدولتين.

كما صدر منشور قضي بتجميد العمل المصرفي والمنشورات الخاصة بالنافذة التقليدية وذلك فيما يتعلق بالسياسة النقدية والمصرفية والعمل والإقراض. وكذلك تم تعليق العمل بالفصل الثاني الخاص بسياسات النظام المصرفي التقليدي بجنوب السودان الواردة بمنشور سياسات بنك السودان المركزي الصادر بتاريخ 2010/12/28م.

وصدر منشور اخر بموجبة تقرر فصل وإيقاف العمل بالنظم الالكترونية المتمثلة في الشبكة المصرفية ومحول القيود القومي من المصارف وفروعها العاملة بجنوب السودان. وبخصوص تحصيل الشيكات الصادرة من المصارف وفروعها بجنوب السودان، فقد تقرر فصل مقاصة تحصيل الشيكات مع فروع المصارف التجارية العاملة بجنوب السودان اعتباراً من 9 يوليو 2011م. و إيقاف تحصيل الشيكات الصادرة من المصارف العاملة بجنوب السودان وفروعها بواسطة المصارف السودانية بكافة أنواعها، وذلك اعتباراً من يوم 9 يوليو 2011م، وايضاً فقد تقرر أن تقوم كافة الصرافات وشركات الخدمات والتحاويل المالية والتي لديها فروع بجنوب السودان بتوفيق أوضاع فروعها فوراً.

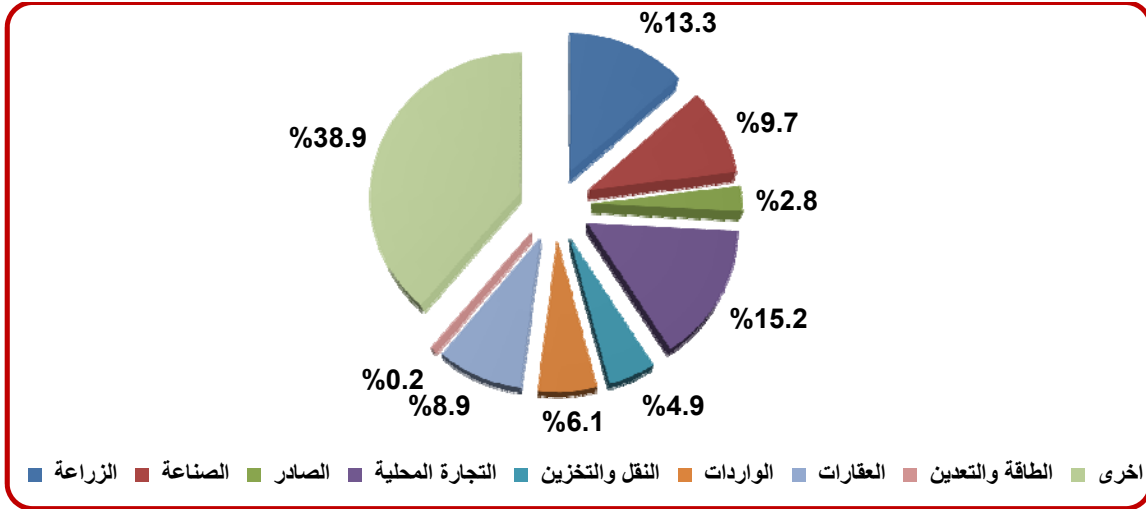
4- أداء التمويل المصرفي:

تركز تدفق التمويل المصرفي في القطاع الصناعي بنسبة (17.0%)، الواردات بـ (12.0%)، الطاقة والتعدين (9.2%)، التجارة المحلية (6.8%)، قطاع الصادر (1.6%)، والقطاعات الأخرى (41.0%). يشجع البنك المركزي المصارف بتمويل القطاعات ذات الأولوية خلال المرحلة المقبلة عبر حزمة من الحوافز التشجيعية من أجل النهوض بالقطاع الإنتاجي. يهتم البنك المركزي بمعرض صنع في السودان المقام حالياً بأرض المعارض بالخرطوم، ويشجع تمويل المشاريع الزراعية والصناعية والتعدينية عبر حزمة اجراءات ستصدر في السياسة التمويلية للعام 2012م لتدعم وتشجع تكامل القطاعات الاقتصادية وتوفير التمويل للمنشآت الصغيرة والمتوسطة Small and Medium Enterprises (SMEs) في اطار استراتيجية الدولة لتحويل الموارد الى القطاعات الانتاجية وفقاً للبرنامج الاسعافى بالتنسيق مع وزارة المالية والجهات ذات الصلة.

الجدول رقم (2) تدفق ورصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات، يونيو 2011 م : بملايين الجنيهاً

القطاع	التدفق	النسبة	الرصيد	النسبة
الزراعة	108.0	3.6%	2533.8	13.3%
الصناعة	509.3	17.0%	1846.2	9.7%
الصادر	46.9	1.6%	531.7	2.8%
التجارة المحلية	204.7	6.8%	2887.3	15.2%
النقل والتخزين	158.0	5.3%	939.5	4.9%
الواردات	359.4	12.0%	1152.9	6.1%
العقارات	104.9	3.5%	1695.2	8.9%
الطاقة والتعدين	275.8	9.2%	29.8	0.2%
اخرى	1226.6	41.0%	7384.7	38.9%
المجموع	2,993.6	100.0%	19,001.1	100.0%

الشكل رقم (5) رصيد التمويل المصرفي حسب القطاعات لشهر يونيو 2011م :-

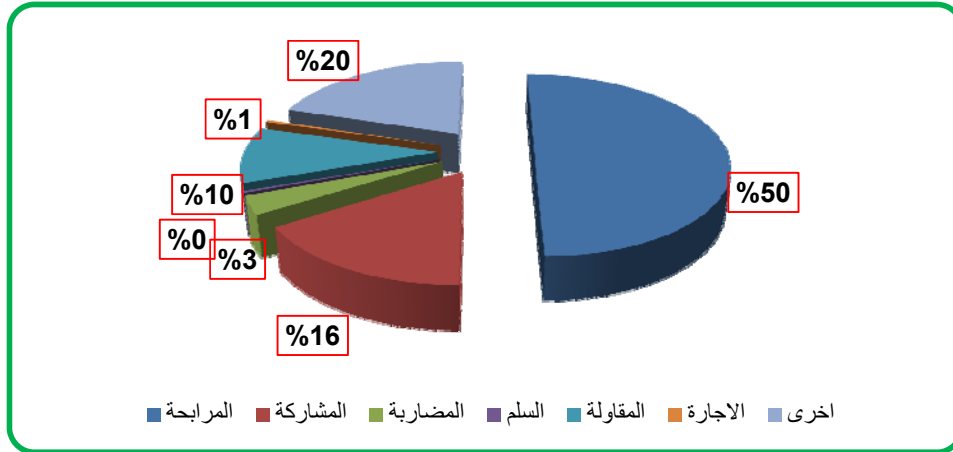


جدول رقم (3) تدفق التمويل المصرفي حسب الصيغ لشهر يونيو 2011م :- (بملايين الجنيهات)

الصيغة	المبلغ	%
المربحة	1493.1	49.88
المشاركة	483.4	16.15
المضاربة	97.3	3.25
السلم	10.1	0.34
المقاولة	294.8	9.85
الاجارة	12.4	0.41
اخرى	602.5	20.13
المجموع	2,993.6	100.00

استحوذت صيغة المربحة على عمليات التمويل المصرفي (49.88) من إجمالي تدفق التمويل المصرفي، ويعود ذلك الى قلة المخاطر وضمان الربحية، بالإضافة الى عدم تعرضها لعمليات التعثر المصرفي، تليها المشاركة بـ(16.15%)، المقاولة (9.85%)، المضاربة (3.25%)، الصيغ الاخرى (20.13%) . ويلاحظ استمرار انخفاض التمويل بصيغتي السلم والاجارة بالرغم من مساهمة الاولى فى تمويل القطاع الزراعى والثانية فى تمويل البناء والتشييد، اذ بلغت نسبة التمويل بهما (0.34%)، (0.41%) على التوالي.

الشكل رقم (6) تدفق التمويل المصرفى حسب الصيغ لشهر يونيو 2011م :-



2- 5 موقف القطاع الخارجى و حركة التجارة الخارجية:

سجل ميزان المدفوعات خلال شهر يونيو 2011 عجزاً قدره - 180.4 مليون دولار، و بلغت قيمة الصادرات غير البترولية 1151.023 مليون دولار للفترة حتى نهاية يوليو 2011م مقارنة 926.102 مليون دولار لنفس الفترة من العام 2010م، وهذا يعكس اهتمام الدولة بتشجيع الصادرات غير البترولية، يهدف لتقليل اثر فقدان الايرادات البترولية فى الميزان الخارجى واستقطاب مزيد من موارد النقد الاجنبى، بالاضافة الى جذب الاستثمار الاجنبى المباشر وتشجيع تحويلات المغتربين، ويتضح من الجدول رقم (4) ارتفاع مساهمة الذهب فى الصادرات غير البترولية. ويمكن القول بأن هناك تحديات كبيرة فى القطاع الخارجى، ولكن اذا اخذنا فى الاعتبار رسوم عبور بترول الجنوب وحصيلة صادرات الذهب والتحسين فى اداء الصادرات الاخرى فيمكن القول بان القطاع الخارجى سيحول التحديات الى فرص حقيقية من اجل تصحيح مسار الاقتصاد الكلى وتوجيه الموارد نحو الانتاج المحلى فى اطار استراتيجية احلال الواردات وترقية الصادرات مما يساعد فى معالجة اختلالات القطاع الخارجى ويؤدى الى استدامة التنمية .

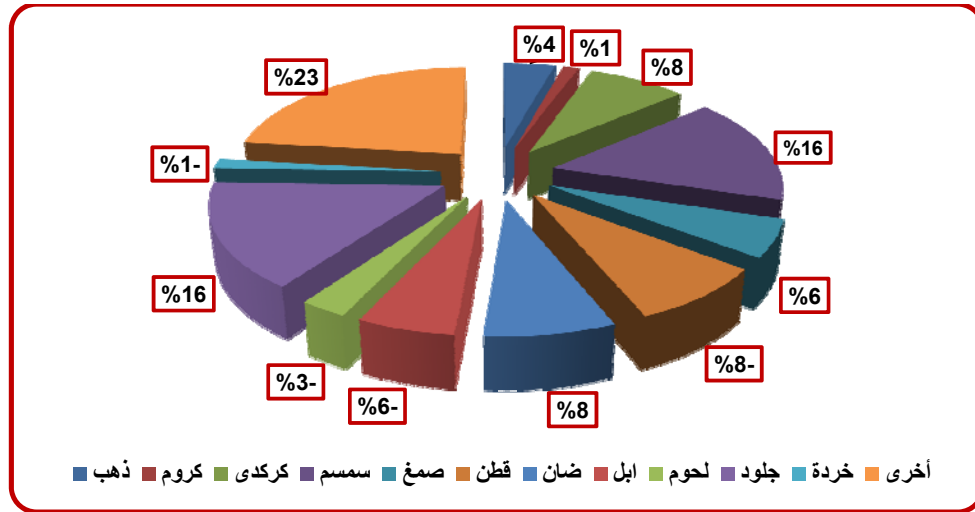
جدول رقم (4) الصادرات غير البترولية للفترة يوليو 2010 - يوليو 2011 (ملايين الدولارات)

السلعة	يوليو 2011	حتى نهاية يوليو 2011	يوليو 2010	حتى نهاية يوليو 2010
ذهب	145.86	678.22	107.04	576.58
كروم	2.53	7.24	0.51	6.88
كركدى	1.8	12.73	0.68	9.55
سمسم	18.18	158.36	12.85	96.32
صمغ	9.3	49.73	6.16	40.63
قطن	8.66	22.91	3.18	34.87
ضان	24.84	99.06	9.68	75.65

18.1	2.71	13.88	1.78	ابل
3.26	0	2.89	0.15	لحوم
14.13	0.92	23.02	6.39	جلود
15.45	1.91	14.52	3.11	خرقة
34.682	2.015	68.463	10.907	أخرى
926.102	147.655	1151.023	233.507	الصادرات غير البترولية

المصدر: بنك السودان المركزي - ادارة النقد الاجنبى

الشكل رقم (7) معدل التغير في الصادرات غير البترولية يونيو 2010 - يوليو 2011.



بلغت نسبة الآلات والمعدات الى جملة الواردات فى يوليو 2011م حوالى 22.3% ، المصنوعات 22.0%، المواد الغذائية 17.6% ، مواد كيميائية 12.5% ، والمواد الخام 11.7% ، منسوجات 3.1%. ويتوقع ان يستمر صادر الذهب فى النمو خلال النصف الثانى من العام 2011م وكذلك الصادرات الزراعية وصادرات الثروة الحيوانية . كما يتوقع انخفاض الاستيراد نتيجة لاجراءات ضبط الطلب على النقد الاجنبى والضوابط المتخذة لتقليل واردات السلع الكمالية .

جدول رقم (5) تفاصيل قيمة الواردات السودانية خلال الفترة فبراير - يونيو 2011م (ملايين الدولارات)

النسبة	يونيو	النسبة	مايو	النسبة	ابريل	النسبة	مارس	النسبة	فبراير	
3.1	24.4	3.3	19.03	2.6	19.0	2.7	22.2	2.7	17.3	منسوجات
22.0	175.7	21.7	123.56	20.9	153.7	18.6	154	22.5	141.9	مصنوعات
22.3	178.3	31.8	181.51	23.6	173.6	32.2	266.1	27.2	171.7	الات ومعدات
11.7	93.8	0.7	3.93	9.1	66.8	9.6	79.7	9.7	61.5	مواد خام
0.6	4.4	1.2	7.12	1.2	8.9	0.7	5.8	1.1	6.7	مشروبات وتبغ
17.6	140.4	22.3	127.02	20.3	149.3	14.5	119.7	18.8	118.9	مواد غذائية
10.2	81.7	12.4	70.47	9.9	72.5	13.0	107.2	8.0	50.3	وسائل نقل

12.5	99.6	6.5	36.9	12.1	89.2	8.6	71.3	9.9	62.5	مواد كيميائية
0.2	1.6	0.1	0.85	0.2	1.7	0.2	1.4	0.2	1.1	اخرى
100.0	799.9	100.0	570.39	100.0	734.6	100.0	827.4	100.0	631.9	المجموع

المصدر : قسم ميزان المدفوعات -إدارة الاحصاء- بنك السودان المركزي)
2- 6 الذهب:

ارتفعت اسعار الذهب العالمية متأثرة بتداعيات تقلبات البورصات العالمية حيث وصل الى 1740 دولار للأوقية، وبلغ سعر جرام الذهب فى السوق السودانية خلال هذا الشهر 42.14 دولار. ارتفعت اسعار المعادن نتيجة لقرار رفع سقف الدين العام فى الولايات المتحدة الامريكية، حيث ارتفعت الأسعار الفورية للذهب كملاذ آمن مع تزايد خسائر بورصة نيويورك، محلياً تعتبر هذه فرصة حقيقية للنهوض بالتعدين الاهلى فى السودان، حيث يساهم الذهب فى زيادة متحصلات النقد الاجنبى خاصة بعد دخول الشركات الاجنبية للاستثمار فى هذا المجال. وهنالك ترتيبات تقوم بها وزارة المعادن لتوقيع عدد من الاتفاقيات للتقيب عن الذهب والمعادن الاخرى، وذلك بعد اعداد الخرائط الجيولوجية للولايات الشمالية ونهر النيل والبحر الاحمر والنيل الازرق وشمال كردفان ويجري العمل الان لتكملة بقية الولايات.

2- 7 عمليات السوق المفتوحة وسوق الاوراق المالية :

ظل الموقف العام لشهادات شهامة ثابتاً حتى 2011/7/26م، اذ بلغ حوالي 9899.86 مليون جنيه بعدد 19799723 شهادة، ويتراوح متوسط العائد السنوى المتوقع ما بين 13.50% - 14.50% . كما بلغ الموقف العام لشهادات صرح حوالي 1735 مليون جنية بعدد 17349989 شهادة، بمتوسط العائد السنوي ب 16% خلال نفس الفترة، ويتوقع ان يرتفع العائد على الصكوك بشكل عام فى اطار السياسة المالية الجديدة التى تتبعها وزارة المالية بالالتزام بسداد المستحقات فى مواعيدها، وبالتالي يمكن القول بان الفترة المقبلة ستشهد ازدهار الصكوك وتحول كثير من المدخرين الى هذا السوق، لما تتوفر فيه من ضمانات بواسطة البنك المركزى .

و الله الموفق ، ،

بنك السودان المركزي

الإدارة العامة للسياسات والبحوث والإحصاء

إدارة البحوث والتنمية